افاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣
دراسة في المعوقات والمقومات

أ.م.د منى جلال عواد
كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

قال الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي

(إن أول اضطهاد عرفه التاريخ هو اضطهاد النساء)

الملخص
يشير مصطلح تمكين المرأة الى تعزيز وتقوية النساء في المجتمعات المعاصرة ، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي في التحكم بحيث تتمكن المرأة من التعبير عن رايها وقدرتها على تحديد الاختيارات داخل المجتمع ،للتأثير في القرارات المهمة اذ تكون مشاركتها ذات قيمة عليا، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣، بدأت خطوات لتفعيل دور المرأة العراقية في المجتمع بما يعزز اسس النظام الديمقراطي .
كلمات مفتاحية: المرأة ؛ تمكين؛ العراق؛ معوقات ؛ الديمقراطية

Prospects for empowering women in Iraq after 2003 (a study of (constraints and constituents

Asst. Prof .Dr . MUNA JALAL AWAD
University of Baghdad College of Political Sciences

Abstract

The term women's empowerment refers to the empowerment and empowerment of women in contemporary societies, and the intention here is to have a high level of control so that women can express their views and their ability to make choices within society to influence important decisions with high participation. In Iraq after 2003, Steps have been taken to activate the role of Iraqi women in society in order to strengthen the Basic of the democratic system.
Keywords: woman ; Enable; Iraq; Obstacles ; Democracy

المقدمة

تعد المرأة عنصرا اساسيا في البناء الحضاري للمجتمع ، ويمثل دورها احدى المسائل الهامة التي طرحتها الانسانية منذ عهود بعيدة ولاتزال. فالمجتمع الذي يصل الى احترام المرأة والتعامل معها كانسان متكامل له الحقوق الانسانية المتكاملة وآمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع يكون مجتمعاً قد بلغ مرحلة من الوعي الانساني وفهم اسس التربية الانسانية الصحيحة والتي تتحمل المرأة وزرها الاكبر.

انتشر مفهوم (تمكين المرأة) في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بذلك والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وبحسب ما خرج به مؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤؛ فيعني: استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير، علماً أن التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارات الوصول إلى الهدف، وبذلك اصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة، في مجال التنمية خاصَّة. إنه يعني القدرة على التعريف والابتكار من منظور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية، والقوة تعني هنا القدرة على المساهمة والمشاركة داخل المجتمع ، والأخذ بيدها لتتمكن من أخذ فرصها في الحياة. أي بعبارة اخرى ان تمكين المرأة ليس فقط من حقوق الإنسان بل هو ضرورة أيضا لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وعلى هذا الأساس سنركز في مجال البحث على ما يأتي :

- اهمية البحث: تنبع اهمية البحث في ان (مفهوم تمكين المرأة) اصبح من المفاهيم المهمة وخاصة في مجال التنمية، باعتبارها احد المتغيرات المهمة في المجتمع . مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من مفهوم تمكين المرأة في بناء المجتمع، وينبغي التنبيه إلى ضرورة تحرير المصطلح من اسقاطات ومتطلبات الثقافة والتاريخ والظروف المجتمعية الخاصة بالثقافة الغربية .
- مشكلة البحث : تتركز الفكرة الاساسية للبحث من النظرة لدور المرأة وموقعها كعنصر هام داخل المجتمع مع التركيز على العوامل التي تعيق او تسهم في تمكين المرأة في المجتمع.
- فرضية البحث: على الرغم من ان المرأة عنصرا فاعلا في المجتمع الا ان دورها يتداخل بين عدد من المحددات (الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية) ، وهنا يجب تعزيز القيم الانسانية للارتقاء بخصائص تمكين المرأة .
- منهجية البحث : اعتمد البحث على مناهج عدة منها: منهج التحليل النظمي ، والمنهج القانوني للتعرف على الصيغ القانونية لبعض القرارات الصادرة حول تمكين المرأة .

- هيكلية البحث: تتوزع هيكلية البحث على مبحثين بالإضافة الى المقدمة والخاتمة :يسلط المبحث الاول الضوء على مفهوم التمكين ودلالاته، اما المبحث الثاني يتناول تمكين المرأة في العراق بين المعوقات والمقومات.

المبحث الاول : مفهوم التمكين ودلالاته

اولا: التمكين : دراسة في المفهوم

يعد مفهوم التمكين (Empowerment) احد المفاهيم التنموية التي شاع استخدامها بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال تسعينيات القرن العشرين. وتكمن اهمية مفهوم التمكين في التنمية البشرية ، في ان الناس يطورون ، بواسطته ، امكاناتهم بوصفهم افرادا واعضاء في مجتمعاتهم . ذلك ان قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح غيرهم امر مهم لتحقيق التنمية البشرية . وبهذا المعنى ، يجب ان تتحقق التنمية بواسطة افراد المجتمع وليس من اجلهم وحسب . ويصبح الناس الممكنون اقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم . وتحتل منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الذاتية للناس في هذا المجال اهمية خاصة.[١] ويتم استخدامه في عدد من الحقول المعرفية والمجالات العلمية كالاقتصاد، والتنمية وعلم النفس، والتعليم، والإدارة والاتصالات، والدراسات النسوية. ووفقا للمصادر اللغوية الاجنبية فإن المفهوم مستمد من الكلمة اللاتينية (Potere) وتعني أن يصبح الإنسان قادرا، ووفقا لقاموس ويبستر فإن الفعل (Empower) يعني إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية، كما يعني الاستطاعة ، أما اللاحقة (ment) فتأتي بوصفها نتاج لعملية التقوية أو التمكين. وتبدو القوة (Power) بوصفها الكلمة المحورية والمفتاحية في المفهوم والتي تكسبه معناه ودلالاته.[٢] إن ما يساهم في توضيح أهمية التمكين بشكل أكبر، نرى بانه يعطي الفرد مزيدا من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول عنه .[٣] وهناك عدد من المحددات التي أسهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد معانيه ودلالاته وفي مقدمتها علاقته بمفهوم القوة كما أسلفنا، وثانيها ارتباطه بمسألة "التحكم الشخصي" أي قدرة الإنسان على أن يتحكم في مسار حياته تغييرا أو تعديلا، وثالثها النظر إلى التمكين بوصفه عملية ذات أبعاد وتجليات مختلفة[٤]، فهي كالاتي .[٥]

١. **عملية متعددة الأبعاد:** تتم على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وتتنقل بينها جميعا دون أن تقتصر على صعيد بعينه، ومن جهة أخرى هي عملية تجمع بين المستويين الفردي والمجتمعي وذلك حين تفترض أن تمكين الفرد يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين المجتمع.
٢. **عملية تغييرية**: تستهدف حصول الأفراد على القوة وتفترض أن هذا يتم من خلال اكتساب المعلومات الخاصة بهم وبالبيئة التي يعيشون فيها، ومن خلال التطلع نحو العمل مع الأفراد والمؤسسات من أجل إحداث التغيير المطلوب في المجتمع.

٣. **عملية تفاعلية:** هي نتاج التفاعل بين خبرات الأفراد بعضهم البعض والتي ينتج عنها التغير الاجتماعي وغايتها أن يتمكن الأفراد من العمل لإحداث التغيير من خلال المؤسسات ذات التأثير في حياتهم ومجتمعاتهم.
٤. **عملية تنموية:** تبتغي زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وتحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بعملية التنمية

استنادا إلى هذه الخصائص تم تعريف (التمكين) بوصفه "فعلا اجتماعيا يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا وجماعيا، وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية"[٦]

او هو تحرير الإنسان من القيود ، تشجيع الفرد ، تحفيزه ، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع.[٧]

عموما، يشير (مفهوم التمكين) إلى "عمليّة منح السلطة القانونيّة، أو تخويل السلطة إلى شخص ما، أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.[٨]

أي ان التمكين في معناه العام هو ازالة كافة العمليات و الاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى.[٩]

ومن هنا فإن مفهوم التمكين يستلزم أولاً تنمية الذات المشاركة وتنمية قدراتها وإمكانياتها وفعاليتها ووجودها ويرتبط بتعزيز القدرة على المشاركة والاختيار الحر[10]

وعلى صعيد تمكين المرأة فان التوضيح هنا يشكل نقطة تقاطع ما بين ثقافة العزل والتهميش والتمييز وبين ثقافة النوع والمشاركة ، فالثقافة السائدة تحول المرأة الى كائن محبط مهمش فاقد لأبسط حقوق الانسانية باسم الشرف تارة او باسم الحفاظ على قيم الاسرة تارة اخرى غير ان عملية تمكين المرأة تفتح لها نوافذ وعي جديد بذاتها ، وتهيئ المجتمع لخلق تصورات جديدة عن ادوارها .[١١]

يمكن تحديد مفهوم (تمكين المرأة)، حسب ما ذكرت اماني صالح بأنه استخدام السياسات العامة والاجراءات التي تهدف الى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية او الاقتصادية او غيرها وصولا الى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر في مختلف مؤسسات المجتمع.[١٢]

ولتعزيز القيم القانونية لواقع المرأة ، كان من الاجهزة العاملة في قضايا حقوق المرأة في منظمة الامم المتحدة هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يتألف من عدة لجان خاصة بحقوق الانسان ،وفيما يخص المرأة تم تأسيس المفوضية المعنية بحقوقها في ٢١/حزيران/١٩٤٦ ، كجهاز فرعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لتقديم الخطوط العريضة من اجل تحسين وضع المرأة في كافة المجالات .وتعد لجنة مركز المرأة من اللجان المهمة حيث تنامت علاقتها بحقوق الانسان منذ عقد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣ ، وبعدها المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥، حيث

ادرجت حقوق المرأة من ضمن حقوق الانسان ، وقد حددت مهام هذه اللجنة بأعداد توصيات وتقارير ترفع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن النهوض بحقوق المرأة، وبشأن المشاكل العاجلة التي تستدعي انتباها فوريا في ميدان حقوق المرأة بغية تطبيق المبدأ القاضي بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق ، ولهذا اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا يقضي بتكليف اللجنة تعزيز اهداف المساواة والتنمية والسلام ، كما تم تكليف اللجنة بمهام التحضير للمؤتمر الرابع للمرآة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥.[١٣]

لذا ما خرج به مؤتمر المرأة في بكين لعام ١٩٩٥، هو استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الاخرين لأحداث التغيير ، علما ان هذا يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارات الوصول الى الهدف .[١٤]

اما البنك الدولي عد تمكين المرأة من العناصر الاساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، وعد تمكين المرأة هدف من أهداف التنمية لسببين اولا: لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته، وثانيًا: لأن تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر.[١٥]

وبناءا على ما تقدم يمكن التوضيح على ان تمكين المرأة هو عملية مركبة ذات ابعاد مهنية ،فنية، واخرى نفسية واجتماعية ، وانها عملية بالتالي منظور ثقافي مضاد للتهميش والتمييز والقهر ، يتصل على نحو وثيق بالتنمية البشرية بوصفها اكثر من مجرد توسيع لفرص الناس ، بل هي في وجهها العملي الاخر ، تمكين الناس من استثمار تلك الفرص ، اذ ان بناء مدرسة للإناث في قرية ، او مدينة صغيرة ، قد لا يؤشر سوى اهدافا دعائية للسلطة حين تبقى مقاعد الصفوف شاغرة وتمتنع الاسرة عن ارسال بناتها الى المدرسة ولذلك فان التمكين ، هو جوهر كل تنمية وهو بالتالي مدخل استراتيجي للإنتاجية والإنصاف والمشاركة ، يتضمن ابعاد كثيرة لعل في مقدمتها تلك المتعلقة ببناء الوعي الذاتي بالقدرة على الانجاز . وبناء الوعي الاجتماعي بقدرة المرأة . على ان تكون منجزة ومنتجة في دائرة مشاركة قاعدتها ، المساواة في الحقوق والواجبات خارج دائرة ثقافة التمييز ايا كانت مبرراتها .[١٦]

تشترك جميع هذه التعريفات في أمرين: اولا: أنها تصف -أو تُعرّف- عملية التمكين : (The Empowerment Process) (بأنها عملية تنطوي على تطور إيجابي، وأنها انتقال من حال التمايز او عدم المساواة) إلى حال آخر هو المساواة ، اذ إنها تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع بغرض إلغاء المعوقات التي تحد من خيارات المرأة وانتقالها ويكون لها تأثير سلبي على حياتها. ثانيًا: أنها تركز على المرأة كعامل فاعل في عملية التمكين وليست مجرد متلقٍ؛ حيث إنه لا يوجد تغيير دون وجود عامل للتغيير هو المرأة.[١٧]

اذن يعد مفهوم تمكين المرأة من اكثر المفاهيم اهتماما بدورها في المجتمع باعتبارها عنصر فاعل.[١٨]

المطلب الثاني : أنواع التمكين

وفيما يأتي نعرض بعض الانواع الرئيسة للتمكين :

أ- التمكين الاقتصادي: انتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا هو مصطلح "تأنيث الفقر Feminization of Poverty"، وهو المصطلح الذي صاغته ديانا بيرس (Diana Pearce)، في السبعينيات من القرن العشرين والمقصود بتأنيث الفقر أن معدلات الفقر وحدَّته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بسبب انشغال النساء في القيام بالأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة) ، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال في أيدي الرجال، في مقابل فقر النساء ! و ترى الحركة النسوية أن هذا الأمر يظهر بشكل واضح في نموذج الأسرة التي يتولى فيها الرجل كسب لقمة العيش، وتتولى فيها المرأة إدارة شئون المنزل، وفي ذلك النموذج تحتاج المرأة أن تستأذن زوجها في الخروج للعمل، كما أنها لا تتحكم تماما في خصوبتها، وهو ما يسمى بـ "الأسرة الذكورية وبناء عليه تعتبر الحركات النسوية قوامة الرجل للأسرة عاملا رئيسا في فقر النساء، ومن ثم يستهدف (التمكين) الاقتصادي إلغاء تلك القوامة عن طريق التساوي المطلق في السلطة داخل الأسرة، ودفع النساء للعمل خارج المنزل لكسب المال، للوصول إلى رؤوس الأموال وتملك مشاريعها الخاصة، حتى تستقل عن الرجل اقتصاديا فتصبح متحكمة تماما في قراراتها!! .[١٩]

التمكين الاقتصادي للمرأة هو التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًّا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام، وأعمال درامية ومناهج دراسية، ففي منهج الصف الأول الابتدائي في إحدى الدول العربية درس بعنوان: "أسرتي"، وهو الدرس الأول الذي يتلقاه الطفل الصغير، وفيه يقوم طفل بالتعريف بأسرته، ويقول: أبي معلم، وأمي طبيبة، ويبحث كل طفل ماذا يقول عن أمه، وإلا فإنه يشعر أن أمه أقل من باقي الأمهات، وهو ما تشعر به الأم المتفرغة لشؤون بيتها، فهي مجرد ربَّة بيت؛ أي: بلا عمل، وهو ما يمثل ضغطًا نفسيًّا رهيبًا عليها، وإن كان بشكل غير مباشر، وكأن كل الجهود الضخمة التي تحملها على عاتقها لا تعني شيئًا، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة القضايا النسوية، أمرٌ مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية، ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.[٢٠]

ب - التمكين الاجتماعي:

التمكين الاجتماعي يعني أن تمارس المرأة كل قدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه **السيطرة الذكورية!** ولا يقتصر دورها في المجتمع على تربية الأولاد، بل لا بد أن توجد من وجهة نظرهم إلى جانب الرجل في المنتديات والعمل الفني والعمل التطوعي، وفي المؤسسات الدينية ، وداخل شوارع وحواري القرى، وخوض معترك البناء الاجتماعي . ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع: عمِلت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز، وتجمُّعات خاصة بها، وفي ثنايا تلك الأندية تُقام فعاليات ومحاضرات، وندوات ومباحثات تروج لمفهوم تمكين المرأة.(٢١)

و يركز التمكين الاجتماعي على مجموعة من الأمور ومنها.(٢٢)

١.زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

٢. إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها.

٣. رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.

٤.العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي

وبالتالي هناك اتجاهان اساسيان لعمل المرأة الاجتماعي وهما:(٢٣)

الاتجاه الاول: دورها في المحيط الاسري، سواء اكانت بنتا او زوجة او اما.

الاتجاه الثاني: دورها في المحيط الاجتماعي العام ، أي خارج نطاق الاسرة ، بما يعني التفاعل والتعاطي مع المجتمع بصورة مجملة في مختلف مراحل حياتها.

ومن الملاحظات الجديرة التي لابد من التنويه لها في هذا المجال ، هو ان الدور الذي تلعبه المرأة في كل الاتجاهين ، يساهمان في صناعة الواقع الاجتماعي . وخلاصة دور المرأة في المجتمع انما تكون ثمرة تحمل مسؤولية او عدمها في هذين الاتجاهين . فربما يبدو للوهلة الاولى ان قيام المرأة بدورها في الاتجاه الاول انما يخدم بالدرجة القصوى مصلحتها الاسرية الخاصة دون ان تصل تلك الاثار بأية درجة ملموسة على الصعيد الاجتماعي العام ، والحقيقة ان مسؤولية المرأة في محيطها الاسري تمثل نقطة مركزية هامة في سياق الواقع الاجتماعي العام.(٢٤)

ج- التمكين السياسي:

التمكين السياسي عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها وتستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وامكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من احداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردي .(٢٥)

يقاس التمكين السياسي بمعايير عدة منها: عدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، فضلا عن مواقع صنع القرار في السلطة التنفيذية (المواقع القيادية) وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها. وفي إطار التمكين السياسي للمرأة، طالب مؤتمر بكين ١٩٩٥ بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات، (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا) وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في (بناء السلام) بوصفها عنصرا حاسما في درء الصراعات وحلها على السواء فاءن العديد من المؤسسات الدولية اهتمت بذلك.[٢٦]

وهذه الحقيقة تجلت في قرار مجلس الأمن(**١٣٢٥)*** حول المرأة والسلام والأمن الصادر في في ٣١ من تشرين الأول من عام٢٠٠٠ وقد حث هذا القرار كلا من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج. مشددا على الحاجة إلى: [٢٧]

- الاهتمام بخصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.
- توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بوضع المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.
- يجب ان تتوافر الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات.
- دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.
- تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات ولتكن جزءا من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة في تحقيق السلام المستدام.

ويلزم هذا القرار الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بإشراك المرأة في منع الصراعات و بناء السلام و الذي اطلق فيها وزير خارجية ناميبيا عبارته الشهيرة عندما كان يرأس مجلس الأمن الذي صوت على القرار ١٣٢٥ المتعلق بالسلام والأمن « تشكل النساء نصف المجتمع... فلماذا اذن لا يشكلن نصف الحلول».[٢٨]

ويعد تبني قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) بمثابة حد فاصل بالنسبة لتطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام، لانه يعد أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن، يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة، ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام، وفي إعادة البناء والاعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع.

من هنا يمكن الاشارة أنه لتمكين المرأة شروط أو مقومات تتلخص في ما يأتي: [٢٩]

1.المساواة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين النساء والرجال .
2.ضمان حقوق المواطنة للنساء على قدم المساواة مع الرجال .
3.الإقرار بوجود الاختلاف بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف، فاختلاف النساء عن الرجال بيولوجيا لا يعني أنهن ناقصات أهلية ولا ينبغي استغلال هذا الاختلاف لمساندة النظريات التي تدعو إلى عدم المساواة بين الجنسين أو التمييز بينهما.
إن البحث عن الآليات المتاحة لتمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصرا مؤثرا وفاعلا قادرة على التأثير في الآخر، متعددة الخيارات، تمتلك حريتها وتعمل لما تقتضيه مصالحها الفردية ومصلحة المجتمع يقودنا إلى ما يأتي:[٣٠]
ا ـ بناء الوعي لدى المرأة: حيث هو عملية أساسية تحمل في جوهرها القدرة على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن المرأة (نفسها وحقوقها). وتفعيل هذا الوعي لدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي يمكن أن تمارسها كإنسان وتتفوق بأدائها وعملها. وهذه الآلية " بناء الوعي "لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها إلى خطوات تالية في حركات استباقية. والصحيح أنها عملية قد تكون بطيئة ولكنها عميقة وتبني أرضية صلبة للخطوات المستقبلية الأخرى، كما أنه لا فائدة من الذكر عن تمكين المرأة في غياب الوعي لديها كفئة مستهدفة ولدى القوى المؤثرة في مجتمعها أيضا وأي برنامج تمكين سيؤدي بالفشل إذا ما تَجاوز هذه الخطوة ضمن آليات عملية.
٢ـ التأهيل والتدريب وبناء القدرات: هما خطوتان تكميليتان متى ما نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.
٣ـ بناء القدرة المعرفية:ويعني ذلك امتلاك المعلومات الصحيحة والمعرفة الحقيقية بأوضاع المرأة والمجتمع من أجل وضع البرامج والاستراتيجيات أولا بأول لتحقيق التمكين.
ويمكن التوضيح ان **قرار مجلس الأمن (رقم ١٣٢٥)** لن يكون أداة سحرية لضمان الأمن والحماية لكل النساء والفتيات في النزاعات وما بعدها، حيث أن الأعراف الدولية وتنفيذها تعتبر محدودة بطبيعتها من حيث النطاق والأثر ولكنها تصبح كذلك خاصة في ظل عدم وجود آليات مراقبة داخلية. ويصعب قياس آثار أدوات السياسيات الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على حياة النساء والفتيات اللاتي يعشن في أجواء النزاعات ومراحل ما بعد النزاعات. لقد أبدت الكثير من الحكومات التزامات كبيرة والكثير منها اتخذت مبادرات لهذا الغرض، ولكن في ظل عدم وجود أي آليات للمراقبة والإبلاغ، فمن الصعب الوصول إلى الآثار الحقيقية. ومن الضروري دعم كلا من الأبحاث الكمية والنوعية التي تحدد المؤشرات القابلة للقياس[٣١].

المبحث الثاني: تمكين المرأة في العراق بين المعوقات والمقومات بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول :معوقات تمكين المرأة في العراق

اولا: المعوقات الاقتصادية: تمثل التحديات الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا التي تواجه المرأة العراقية و تؤثر على دورها الاقتصادي في المجتمع .اذ تقل معدلات مساهمة النساء في القوى العاملة ، في العموم ، عن معدلات مساهمة الرجال في العراق بشكل ملحوظ ، ويشكل الرجال ٧٩% من القوى العاملة مقارنة بـ ٢١% للنساء . ومن المثير للاهتمام ان معدلات مساهمة النساء في القوى العاملة في المناطق الريفية ، هي اعلى من تلك السائدة في المناطق الحضرية . ويمكن تفسير ذلك بعاملين اولهما ان النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية يعتمد على عمل النساء ، كما ان تعاون الاسرة ضروري لكي تفي باحتياجاتها ، والثاني هو انه قد يكون الاسهل على النساء في الريف ان ينجزن الكثير من الاعمال المتعلقة بالإنتاج الزراعي في منازلهن ، وهو امر مقبول اجتماعيا . فضلا عن ان العمل الزراعي يعتمد على الخبرة المتوارثة اجتماعيا اكثر من اعتماده على التعليم او التدريب النظامي.[٣٢]

ولعل من المفيد ان نلاحظ هنا ان العراق بصدد التحول نحو اقتصاد السوق(مرحلة ما بعد ٢٠٠٣) ، وهو ما يضع النساء امام بيئة متغيرة فيها الفرص وفيها التحديات ، اذ يسود مبدأ التنافس في الحصول على العمل وتتراجع فرص العمل التي تتيحها الدولة . وفي ضوء انحسار فرص العمل في القطاع العام ، سيكون القطاع الخاص هو الفرصة الوحيدة امام النساء ، ويشهد هذا القطاع تشكيلا جديدا في اطار اعادة هيكلية الاقتصاد . ادت اوضاع العراق بعد ٢٠٠٣ الى ضعف مستوى التشغيل في القطاع الخاص وعدم استيعابه للنساء ، حيث تمثل النساء في هذا القطاع ما نسبته ٣٢% الى ٣٨% من مجموع العاملين في مجالات الزراعة والصحة والمؤسسات المالية ، والانشطة الاجتماعية الاخرى .[٣٣]

ثمة قضية اخرى تجدر الاشارة اليها ، ان النساء في القطاع الخاص اكثر عرضة لفقدان وظائفهن ، عندما يجبر الوضع الاقتصادي الحالي ، الشركات والمؤسسات على الانكماش . وتؤثر الاعراف الاجتماعية والصور النمطية حول وظائف الرجال والنساء وطبيعة المرأة ، على خيارات الوظائف والاستخدام ، فيفضل استخدام النساء في مهنة الخياطة وصناعة الملابس . لكن المشكلة ان الوضع الامني اجبر العديد من المصانع ، التي كانت تشغل اعدادا كبيرة من النساء ، على الاغلاق . والقلة التي بقيت مفتوحة ، تواجه مصاعب بسبب مشاكل البنية التحتية ، وما يترتب عليها من ظروف عمل غير صحية وخطرة على العاملات.[٣٤]

منذ عقد تسعينيات القرن الماضي كانت قد انتشرت انماط العمل المشتتة في القطاع غير الرسمي المعروفة باستيعاب اعداد كثيرة من النساء في اعمال مختلفة (المشاريع الصغيرة)، مثل صناعة المنتجات في المنزل ، من اغذية ، وملابس ، وحرف تقليدية وتسويقها ، وتجارة الارصفة ، وغيرها .وذلك لتدني الفرص المتاحة امام المرأة في الاعمال الاكثر انتاجية ، واتسع استيعاب القطاع غير الرسمي للنساء ، حتى بمستوى

تعليم ومهارات عالية، فاصبح الملاذ والبديل عن فرص العمل الدائمة تلجأ المرأة للعمل فيه ، في حالات البطالة ، والعزل المهني ، وحاجة الاسرة الى مصدر دخل اضافي، او حاجة الاسرة التي تعيلها امرأة الى مصدر رئيس للدخل . وهذه الاعمال هامشية لا توفر استقرارا ماديا، او اجتماعيا ، او نفسيا للمرأة .وتتزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها النساء العاملات في هذا القطاع نتيجة حرمانهن من المكاسب والحقوق التي يكلفها القانون للعاملين في القطاع الرسمي الحكومي والخاص .[٣٥] ان عمل المرأة في القطاع الخاص او في قطاع العمل الهامشي ، كان يدفع بكثير من النساء الى مزيد من التهميش ، فهو قد يؤدي بالمرأة الى ترك الدراسة ، او تأجيل زواجها ، بل والامتناع من الزواج، ولذلك بدت ظاهرة العنوسة بين النساء العراقيات.[٣٦]

ويمكن تحديد مجموعة من التحديات التي تواجه المرأة في الجانب الاقتصادي وعلى النحو الآتي:[٣٧]

١-واقع الثقافة التقليدية لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي

٢- انخفاض نسب مساهمتها في القطاع الخاص ، بسبب القيم والتقاليد التي تحدد أدوارها.

٣- الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لأدوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.

٤- لازالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.

٥- تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي. لقد كانت نشاطاتهن هذه بمثابة طريق وسط ما بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

٦- ارتفاع نسب النساء الأميات في الحضر والريف، ولكنها ترتفع بشكل ملحوظ في الريف(٣٠%)

٧- ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى حين تكون على وعي بها.

٨- انخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الأسر الفقيرة، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الأسرة، تتبادل التأثير على الأوضاع المهنية للمرأة.

٩- إن عمليات التهجير ألقسري والهجرة، جعلت المرأة أكثر عزلة داخل جدران بيتها، فضلا عن الأعباء التي تتحملها بسبب الظروف الاستثنائية.

١٠- تعدد المرجعيات التي تتصدى لقضايا المرأة دون الجهة الرسمية نتيجة تهميش دور (المؤسسات الخاصة بالمرأة) من قبل الجهات الرسمية على المستوى المحلي والدولي .

١١- ضعف تجاوب السلطة التشريعية مع مشروعات القوانين المقدمة من (وزارة المرأة المنحلة)* وضعف التزام السلطة القضائية بتطبيق روح القانون في القضايا التي تمس كرامة المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي.
١٢- ضعف استجابة الفئة المستهدفة بسبب المناخ العام غير الواعي والمشجع على انعتاق القضايا الخاصة بالمرأة وحقوقها الإنسانية ومكانتها في التنمية كصانعة لها ومستفيدة منها.

ثانيا.المعوقات الاجتماعية

ان التغير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، كان قد ترك بعده الكثير من المظاهر الاجتماعية والتي تعد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة ، وهنا نشير الى ان الاعمال الارهابية والاوضاع الامنية غير المستقرة وغياب البيئة التشريعية الحامية للمرأة وحقوقها كانت قد فاقمت من سوء المظاهر الاجتماعية ، فقد ادت اعمال العنف الى ارتفاع نسبة الارامل في العراق الى اكثر من ١٠% من نسبة النساء في العراق اي ما يفوق عن ثلاثة ملايين ارملة وهو رقم مرشح للارتفاع نتيجة لأعمال العنف المستمرة ، وما يرافق هذا العدد من اطفال ايتام تحولت هؤلاء الارامل بين ليلة وضحاها الى معيل لهؤلاء الاطفال.[٣٨] كل هذا يترافق تأثيره مع ارتفاع نسبة الامية بين النساء في العراق الى اكثر من ٢٦% بالإضافة الى ارتفاع نسبة الفقر بين النساء الى اكثر من ٢٣% يضاف اليها المشاكل التي تعاني منها المرأة العراقية بشكل عام مثل التقاليد الاجتماعية البالية والزواج المبكر وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تساهم في تفكك بنية وتركيبة الاسرة العراقية.[٣٩] ونشير هنا ايضا الى ان الوضع التعليمي للمرأة ليس بأفضل حال من بقية مفاصل الحياة ، حيث تتخلف الكثير من الفتيات في المناطق الريفية عن مقاعد الدراسة ، بالإضافة الى ذلك لا تكمل الكثير من النساء تعليمهم الجامعي ، كما ان غياب الاستراتيجية والخطط المدروسة في عملية التعليم في العراق عموما ،وهذا بدوره ادى الى عدم ثقة الكثير من العائلات العراقية بضرورة تعليم المرأة ،في وقت استطاع العراق في سنوات سابقة من التقليل من نسبة الامية وجعلها نسبة متدنية جدا .[٤٠]

وتشير بيانات عام ٢٠١١ أن نسبة الامية في العراق لدى المرأة تتفاوت بين الفئات العمرية ، فنلاحظ ان نسبة الامية لدى الفئات العمرية (١٢_١٩) سنة تصل الى (١٥,٩%) ، وتزداد في الفئة العمرية (٢٠_٢٩) سنة والفئة العمرية (٣٠_٣٩) سنة حيث تتراوح (٢٠_٢١%) ومن الملاحظ ان اعلى نسبة للأمية (٦٦,٦%)هي من بين الفئات العمرية (٥٠) سنة فاكثر[٤١]. إن الأمية تبقي المرأة في وضع مهمش وتشكل أكبر عقبة تحول دون تغلب النساء على الفقر المدقع في عالم قائم على التكنولوجيا وزادت فيه الأهمية القصوى لمهارات القراءة والكتابة. علما أن النساء يمثلن ثلثي

إجمالي عدد الأشخاص الأميين الراشدين في العالم المقدر عددهم بنحو ثمانمائة مليون شخص.[٤٢]

لذا شكلت قضية المرأة احد المتغيرات المهمة في النسيج الاجتماعي ، بعد سلسلة من الازمات والحروب والاحتلال ، تركت اثارا مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الاسرية وعلى المرأة بشكل خاص . فالعوامل الثقافية والاجتماعية ، فضلا عن القصور في تعليمها وتدريبها ،وتدني مستواهن العلمي ،كلها عوامل تقلص نطاق الاعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الاسرة ، وتحقق لها المكانة الاجتماعية اللائقة .[٤٣]

ثالثا. المعوقات السياسية

يعد موضوع نشاط المرأة السياسي من اهم القضايا التي تناضل من اجلها المرأة العراقية حتى يتسنى لها الحصول على فرصة ممارسة دور بارز في ادارة شؤون البلاد ، وتشير المشاركة في ادبيات العلوم السياسية ونظرية الادارة الى مشاركة الجمهور المباشرة في المجالات السياسية والاقتصادية او على صعيد صنع القرارات الادارية . بمعنى ان المشاركة تشير الى مجمل الانشطة التطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها اعضاء المجتمع الاخرين سواء في اختيار النخبة الحاكمة ، بطريقة مباشرة او غير المباشرة او من خلال المشاركة في صنع القرار اومن خلال المساهمة في توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها.[٤٤]

ويعرف الدكتور كمال المنوفي المشاركة السياسية بانها (حرص الفرد على ان يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت او الترشيح للهيئات المنتخبة او مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين ، او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني.[٤٥]

في حين تعني المشاركة السياسية عند مايرون واينر (اي فعل تطوعي ، ناجحا كان ام فاشلا منظما او غير منظم ، عرضيا ام متواصلا مستخدما وسائل شرعية ام غير شرعية ، القصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على اي مستوى حكومي محليا ام وطنيا).[٤٦]

ومن هنا ، فأن النضال من اجل تحقيق هذه الحقوق لا ينفصل عن النضال من اجل اصلاح العمل السياسي وتحقيق التقدم الاجتماعي . وبطبيعة الحال ، تختلف انماط ومستويات المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعا لاختلاف الانظمة السياسية والادوار التي يؤديها الافراد داخل هذه الانظمة .[٤٧]

ويمكن تصنيف المشاركة السياسية الى مجموعتين.[٤٨]

١.انشطة تقليدية او عادية : وتشمل هذه الانشطة التصويت ومتابعة الامور السياسية والدخول مع الاخرين في مناقشات سياسية ، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة ، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية ، والانضمام الى جماعات المصلحة ،

والانخراط في عضوية الاحزاب والاتصال بالمسؤولين ،والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية

٢. انشطة غير التقليدية : بعضها قانوني مثل الشكوى ، واللافت ان بعض هذه الانشطة يعد قانونيا في بعض البلاد وغير القانوني في بلاد اخرى وهنا نشير على سبيل المثال الى التظاهر والاضراب وغيره من السلوكيات السلبية والاعمال المتطرفة

وتكتسب المشاركة السياسية للمرأة اهميتها من حيث كونها الية اساسية لتنمية الذات وتنمية المجتمع ، وهما بعدان يرتبطان ارتباطا جدليا ، فالذات او الشخصية المتفتحة والقوية والمزدهرة والفاعلة هي القادرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، كما ان النمو الاجتماعي بدوره يمكن ان يقاس بمدى الفرص التي يتيحها لتحقيق مشاركة القطاعات المختلفة وتفتحها وازدهارها وفاعليتها.[٤٩]

وبعد عام ٢٠٠٣ حصل تغير في النظام السياسي العراقي ، واستنادا الى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، فان نظام الحكم هو نظام نيابي (برلماني) ديمقراطي ، مؤكدا في الوقت نفسه على عدم جواز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية.[٥٠]، الا ان الاوضاع التي رافقت قيام هذا النظام شكلت ايضا عوامل ومعوقات اعترضت مسيرة مشاركة المرأة السياسية.[٥١]

ان سلبية النظام الديمقراطي التوافقي على دور المرأة تمثلت في ان مشاركتها السياسية كان لابد لها وان تخضع في النهاية الى نظام المحاصصة الذي تتميز به هذه الديمقراطية ، وما يمكن ان يتركه من انعكاسات على معيار الكفاءة ، ويجعلها تحت رحمة التسويات السياسية لقادة الكتل السياسية ، ولان المرأة في العراق الجديد لم تستطع الوصول الى قيادة اي كتلة من الكتل الموجودة داخل البرلمان ، فانه قد يكون من السهولة التفريط بحقوقها في خضم هذه التسويات فالجميع يعلم ان ارهاصات بناء الديمقراطية في العراق مازالت مستمرة ، ولم تترجح لحد الان لمصلحة سلطة مدنية _تحديثية بحتة بسبب المحاصصات الطائفية هذه التي اعتمدت فما زلنا نتحدث بصيغة حكم الاشخاص وليس حكم المؤسسات ، والاشخاص هنا هم الذكور دائما وليس الاناث.[٥٢]

ولفهم التمكين السياسي للمرأة في العراق بشكل واضح ،لابد من التعرف على حجمها داخل مجلس النواب ، فمن خلال ذلك يمكننا القاء نظرة مركزة بشكل اكبر تساعدنا على فهم الدور الحقيقي الذي تقوم به النائب ، رغم ان الحجم النيابي للعضوات انما ارتكز على مبدأ الكوتا والزام الاحزاب الفائزة بذلك ، وحددها بـ(٢٥%) من مجموع اعضاء مجلس النواب . وعلى هذا الاساس شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في ١٥/كانون الثاني/٢٠٠٦ وكان حصة النساء من الكوتا (٧٣) مقعدا من اصل(٢٧٥)، اي بنسبة (٢٨.٤%) وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة . اما في الانتخابات التشريعية الثانية في عام ٢٠١٠ فكانت القائمة المفتوحة بينما اتبع نظام تعدد الدوائر والتي شملت كل محافظات العراق ،فنالت المرأة (٨١)

مقعدا من مجموع (٣٢٥) مقاعد ، بنسبة (٢٩%) من اعضاء مجلس النواب ، وفي الانتخابات التشريعية الثالثة التي جرت في عام ٢٠١٤ فقد حصدت المرأة (٨٣) مقعد من مجموع (٣٢٨) اي بنسبة (٢٥%) . و في الانتخابات التشريعية الرابعة لعام ٢٠١٨ حصلت (٨٧) مقعد من مجموع (٣٢٩) مقاعد مجلس النواب، بنسبة (٢٦%).[٥٣] وهنا نلاحظ ان زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب يعود الى زيادة مقاعده بالدرجة الاساس.[٥٤]

ولكن لابد من الاشارة الى ان تقييم المشاركة السياسية للمرأة العراقية في ظل النظام الجديد لابد ان يأخذ بالحسبان مسالة مهمة الا وهي حداثة التجربة الديمقراطية في العراق ، ذلك ان الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق بمجرد تغيير الانظمة في اي بلد ، بل هي امتداد لسلسلة من التطورات والممارسات التي تفضي في نهاية المطاف الى الوصول الى ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب مصدر السلطات ، ويختار المواطنون حكامهم بطريقة سرية عبر صناديق الاقتراع ،مع ضرورة التأكيد الى ان الاشارة الى الانتخابات هنا لا تعني تحقيق الديمقراطية التامة ، ذلك ان الانتخابات هي جزء من الديمقراطية وليست الديمقراطية برمتها ، فالديمقراطية مفهوم حياتي شامل يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس ، وعادات وتقاليد افراد المجتمع ، وفي المؤسسات الرسمية والمدنية وفي العقلانية والتسامح والحوار وحرية الراي والتناوب السلمي للسلطة والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الانسان.[٥٥] كما ان القيمة العليا للديمقراطية هي ان يشعر كل فرد في مجموعة ما انه يشترك في التفكير والتخطيط ، ويسهم في صنع القرار لا ان الاخرين يفكرون عنه بالنيابة ، او انهم يضعون القرارات وعليه التنفيذ ، ولعل اصعب الامور امام المرأة في ظل النظام الجديد هو تحقيق هذه القيمة ، فالتجربة السياسية في الحكم والسياسة منذ تأسيس الدولة العراقية(عام١٩٢١) حتى سقوط النظام السياسي (عام ٢٠٠٣) ، لم ترسخ وتؤسس القيم الديمقراطية في العمل السياسي والاجتماعي ، فعدم المساواة والقهر قد اضعف من قدرات المرأة في المساهمة الفاعلة في المجتمع ، ولهذا السبب تحولت المرأة من مقهورة الى قاهرة لنفسها ومعبرة عن نفسها بوعي مزيف ، وجل الامر يعود الى غياب المثل والقيم الديمقراطية ، وهنا يمكن القول انه عندما يتطور المجتمع ديمقراطيا تتطور تلقائيا النظرة الى موضوع المرأة ،فليس القانون او التشريع دوما هو الذي يغير الممارسات بل العكس ان الممارسات وتطورها في سياق تطور ديمقراطي متوازن هي التي ستسمح بتغيير القوانين لمصلحة المرأة ، فضلا عن ضرورة تزامن ذلك مع وجود حركة نسوية فاعلة ومستقلة تطالب بهذا التغيير وتدافع عنه.[٥٦]

المطلب الثاني : مقومات تمكين المرأة في العراق

تعد قضية تمكين المرأة من القضايا الأساسية لنهوض المجتمع ، ويعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل، لان المرأة لديها قدرات متساوية مع نظيرها الرجل والمعرفة

والخبرة اللازمة. إن الدور التي تلعبه المرأة في تقدم مجتمعاتنا معروف لدى الجميع، بالرغم من أن جهودها في بعض الأحيان لا تكون ظاهرة في عالمنا الكبير ولكنها تكون غالبا عاملا للتغيير في المجتمع نتيجة معاناتها اليومية لتوفير الغذاء وتعليم الأطفال وتحسين حياة الناس في المجتمعات المختلفة.تنشط أكثر من ٨٠٠ مليون امرأة اقتصاديا حول العالم ويتمتعن بمهارات تفاوضية أفضل من الرجل ولديهن قدرات على إدارة منازلهن بإيراد متواضع. وقد كان للدخل الذي تحصل عليه المرأة بالرغم من ضآلته، الأثر الأكبر على الوضع المعيشي للأسر حيث وان المرأة تنفق نسبة اكبر من دخلها على تغذية الأطفال والصحة والتعليم وتأمين مستقبل أفضل للجيل الجديد. كما إن المرأة تدخل مجموعة جديدة من القضايا في العملية السياسة بسبب دورها ومكانتها في المجتمع، ولذلك، طالما وإنها تستطيع أن تضع سياسات ناجحة و سليمة لإدارة منزلها، فمن المنطق القول، أنها وبنفس الطريقة تستطيع أن تستخدم الموارد الوطنية بكفاءة وفعالية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة.[٥٧]

منذ عام ١٩٩٥ اعلان بكين حول المرأة تأكدت القناعة الكاملة بأن التنمية الشاملة لايمكن تحقيقها دون مشاركة فاعلة من المرأة في التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها وتحديثها والانتفاع بثمارها بأبعاد متعددة بعضها كمي والآخر نوعي وجزء كبير منها مؤسسي فالمرأة مثلها مثل باقي افراد المجتمع تتأثر بالخدمات الاجتماعية المقدمة كما تتأثر بنوعية هذه الخدمات ومدى انتشارها وجودتها اذ ينبغي أولا إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مجالات التشريع والعمل والتعليم والصحة ثم التركيز على إقامة البنية الأساسية كأدوات لتوسيع قدرات وإمكانات المرأة في المشاركة والتأثير والتحكم في المؤسسات المنظمة لحياة الإفراد . ,يرتبط المستوى التنموي للبلد كما يعكسه الدخل الحقيقي بطريقة ذات دلالة إحصائية بدرجة تمكن المرأة فكلما كان الدخل الحقيقي مرتفعا ارتفع مؤشر تمكين المرأة . كما أن التحول الهيكلي الذي تحدثه التنمية وما يصاحبه من ارتفاع الوزن النسبي والمطلق لقطاع الخدمات يؤدي إلى ارتفاع تمكين المرأة .[٥٨]

وتمثل قضية المرأة وحقوقها في الدستور قضية حيوية وجوهرية. وسيتم تسليط الضوء على المواد التي تهم المرأة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وكما يأتي:[٥٩]

- المادة (١٤) من الدستور لعام ٢٠٠٥ (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين والمذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي).
- المادة (١٥) لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها الا وفقا للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة

- والمادة (١٦) (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)
- المادة) ٢٠) للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح.
- وكذلك (المادة (٢٢) اولا: (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة الكريمة) .
- المادة ٢٩ (أولاً ، ثانياً)

أولاً: (أ) الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية.

(ب) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشىء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم.

ثانيا اً : تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع

ومع ذلك لا يتمتع الرجال والنساء في العراق بفرص متكافئة متكافئ إلى الموارد والخدمات الأساسية اذ أن النساء بشكل عام يمتلكن أصول مالية أقل من الرجال، والأسر التي تقودها النساء تملك أصولاً أقل، مقارنة بتلك التي على رأسها رجال ؛ كالحقوق المستقلة في ملكية الأرض أو السكن، وفي إدارة الممتلكات والأعمال وذلك لصعوبة مشاركة المرأة في الحياة العامة.[٦٠]

كل ادبيات التنمية تؤكد ان التنمية تتعرض للأخطار اذا ما أهمل دور المرأة ، وان هذه الاخطار تنحسر اذا ما تم تطوير الآليات التي من شـــــأنها ان تســـــتهدف تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وإعادة تعريفها بذاتها وضمان تكـــافؤ الفرص المقدمـــة لها بما يضمن تفعيل عملية تغيير لثقافة التمييز من ناحية وتوســـيع الفرص والخيارات التي تضمن لها ســـــعادتها ورفاهيتها وارتقاء ذاتها بعيداً عن الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي.يعد التعليم والصحة ومكافحة الفقر والجوع والقضاء على البطالـــة من ابرز آليات تمكين المرأة وتعزيز قدراتها ومتى ما تم توفير الوسائل المؤســـسية والتمويل الجيد لها كل ما ابتعد شبح الفقر والاقصاء عنها ، هذه الحقائق ما هي الا تجسيد لمضامين مؤشرات التنمية البشرية المـــستدامة وترجمة فعلية لأهداف التنمية للألفية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠١٥.).[٦١] أن أي تغيير عملي معه تحديات ، لابد من الاســـتعداد وبرؤية مســـتقبلية ذات طبيعة واقعية وعملية تنظر الى حالات الدول التي مرت بحروب متعددة وشهدت حصارا اقتصاديا وتعرضت لشـــتى اشكال العنف والارهاب ،كانت المرأة المتلقي والمتضرر الاول ، لذا عند التخطيط لبرنامج تطويري خاص بالمرأة العراقية ان لا يكون بمعزل عن واقع محددات البيئة الداخلية لها ، ويجب ان لا يكون بمعزل عن محددات البيئة الخارجية كضغط الديون الخارجية ، وعدم استقرار الريع النفطي ، ودمار البنى التحتية واستمرار

الاضطراب الامني ، وضعف الشـــــعور بالمواطنة مما يجعلها امام تحديات كبيرة تتطلب التخطيط برؤية واقعية متخذين من الاسلوب التدريجي في صد هذه التحديات وتفكيكها اســاســـاً في رســـــم سياستنا التخطيطية الهادفة الى النهوض بالمرأة العراقية . (٦٢)

ويجب علينا الـــــــسعي الى ايقاف امتدادات ظاهرة تأنيث الفقر وبما يؤسس قاعدة قوية للأمن الانساني للمرأة ويجعل منها قوة داعمة في المجتمع وبما يسمح بتجيير اهداف التنمية للألفية وخاصة الهدف الاول منه (القضاء علـــــــــى الفقر والجوع) ويرفع من قيمة دليل التنمية البشرية المستدامة في العراق:(٦٣)

ويمكن تحقيق هذا من خلال:(٦٤)

أ- تخصيصات الاســـــتثمار الموجهة نحو التربية والتعليم في الموازنة العامة للدولة مع اعطاء حصة متميزة للريف العراقي بهدف ارســـاء اسس البنية التحتية للمنظومــة التعليمية من مدارس وكهرباء وماء وصرف صحي ومستلزمات العملية التربوية والتي من شأنها نشر التعليم الاســـاس وخاصة بين الاناث مما يمهد نحو ارساء آليات تمكين المرأة الريفية في العراق وتجفيف الينبوع الذي يغذي الفقر.

ب-لابد من تفعيل حيوي لدور منظمات المجتمع المحلية والدولية المناصرة لتمكين المرأة وذلك من خلال تبنيها برامج مدارة باهــداف خاصة ببناء قدرات المرأة وتمكينهـــا ولتحتل الاهداف التعليميـة ومحو الامية مركز الصدارة في برامجها المختارة انطلاقا من كون التعليم من آليات تمكــين المرأة وتوسيع حريتها ونطاق اختياراتها.

ت-لابد من ربط المنافع المستحصلة من انتساب المرأة لبرامج المنظمات الدولية والمحلية باستمرار وعدم تســرب اطفالها من المدارس وخاصة الاناث منهم مع التركيز على المجتمع الريفي ، مع الاهتمام الحكومي بموضوع محو الامية ، وكذلك الحال بالنـــــسبة للقروض الممنوحة لهن لأغراض تمويل المشاريع الصغيرة وســـــداد اقيام هذه القروض لابد ان ترتبط باهدافاً تعليمية سعياً لتحقيق الاتي:

- -عدم تجذير ظاهرة الفقر وتأنيثه.
- محو الامية وخاصة في المناطق الريفية مما يعزز من آليات التمكين.
- رفع نسبة الانجاز الخاص باهداف الالفية الثالثة.

د- تبني برامج صحية خاصة بالمرأة الهدف منها توعيتها بأبرز الامراض التي يمكن ان تصيبها (كسرطان الثدي) ، مع دعم تلك البرامج ببرامج اخرى خاصة " بالغذاء الصحي " انطلاقاً من ان المجتمع النسوي في العراق يحتاج الى ثقافة صحية تغذوية لمحو تقاليد الطبخ الموروثة والخاصة بالأغذية الدسمة والعادات الغذائية السيئة مع السعي الى التعريف بانواع الغذاء الصحي وطبيعة الوجبات الصحية من اجل نشر الوعي وارساء اسس الصحة الوقائية لتكون داعمة للصحة العلاجية مما يعزز من بناء

القدرات ويمكنها من المشاركة في استدامة التنمية ويبعدها عن شبح الفقر، مع الاهتمام بالمرأة الحامل ومتابعتها وان تكون الولادة باشراف طبي ويتابع المولود صحيا ايضا .
هـ - منح القروض الميسرة وخاصة للنساء الريفيات مع تنظيم دليل عمل لهن يتضمن نوع المشروع المختار وجدواه الاقتصادية والاجتماعية مما يمهد لهن تجاوز الكثير من الصعوبات التي قد تعرقل تنفيذه في المراحل الاولى وبما يضمن لهن دخلاً مستمراً ثابتاً وبذلك نضمن انتقالهن من خانة العاطلات عن العمل الى خانة العاملات والمشاركات في النشاط الاقتصادي ، ومن امثلة المشاريع المقترحة اقامة مشاتل زراعية تهتم بزراعة الزهور والشتلات مع السعي في المراحل المتقدمة من الزمن الى اقامة معارض للتسوق يطلق عليها تسمية المعارض الخضراء " لتشجيع وترويج مبيعات الزهور" مما يحقق دعماً متواصلاً للنساء الريفيات الفقيرات ويشجعهن على تطوير زراعتهن ويمكن اقامة برامج تدريبية للنساء ذات صبغة زراعية لتثقيفهن وتعليمهن الاسس الصحيحة والعلمية في زراعة الزهور والظليات وكذلك تعريفهن بأسماء الزهور وانواعها وطرق تكاثرها.
و- تفعيل الدور التشـــابكي بين (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) ومنظمات المجتمع المدني النسوية ســـــعياً لترجمة الاجندة المقترحة ونقلها الى الواقع وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه التطبيق ، وهنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحوث للتعاون من اجل رسم آفاق النهوض.
ز- في ظل التحول الى اقتصاد الـــــسوق واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي فان فرص العمل الجديدة للنساء ســتكون مع القطاع الخاص لذا لابد من ربط برامج التدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة العراقية مع طبيعة ونوع احتياجات القطاع الخاص من قوة العمل سعياً لتعزيز قدرتها التنافسية مع الرجل ويمكن ان تتبوأ برامج التدريب على الحاســـوب واللغة الانكليزية المقام الاول في سلم البرامج المقترحة.
ح- للتصدي لظاهرة تزايد اعداد الارامل واعداد النســـــاء المعيلات لأسرهن وتخفيض مستوى الفقر لابد من تعديل نظام الاســـــتهداف ولصالح المرأة في شبكات الضمان الاجتماعي ، والقروض الميـــــــسرة ، والقروض المتناهية الصغر.
ط – ان تمكين المرأة اقتصادياً عبر تحقيق التكافؤ في التعليم وفي فرص العمل والحصول على دخل منصف من المرتكزات الرئيسية للتخفيف من فقر النساء . ان العوامل الاجتماعية المسببة للفقر بينهن لا تقل أهمية عن عامل الدخل إذ تفرض التقاليد الاجتماعية على المرأة وخصوصاً في الريف ، نمطاً من الحياة يولد الفقر ويعيد إنتاجه .

الخاتمة

تميز البحث في دور المرأة و أهميته في المجتمع إحدى المسائل الهامة التي طرحتها الإنسانية منذ عهود بعيدة ولا تزال؛ إلا أن المرأة الآن تطرح نفسها في صيغ متجددة تتناسب مع طبيعة كل عصر بحسب خصوصيته والمفاهيم الحديثة التي تتناول

مواضيعه، والتي تستوجب من الباحث والمهتم بهذا الخصوص البحث والدراسة وإثارة المواضيع المختلفة لتحفيز الجهود والقدرات... والتي تساهم جميعها في هذه الغاية وما بعدها .

من هنا كان لابد من صياغة منظومة قوانين تساعدها على الانخراط في المجتمع بفعالية ، من خلال تشريعات تعترف بإنسانيتها وبمواطنتها وبقدراتها ، فالقاعدة القانونية كفيلة بأن تفتح الأبواب المؤصدة وتؤمن لها حقوقها المتساوية مع الرجال ، فتدخل المجال العام كشريك حقيقي وليس كتابع.

ان مفهوم تمكين المرأة يتداخل بين محددات الثقافة التقليدية وما تتعرض له من ممارسات العنف ضدها .لذا فاءن تغيير دور النساء التقليدي في المجتمع ، وتغيير العلاقات بين النساء والرجال ، سواء ضمن المجال المنزلي او ضمن المجالات الاخرى ، يعد مهمة معقدة تتطلب صياغة سياسات خاصة في مجال المساواة ومتابعتها ، وكان من المتوقع ان يتم في اطار اعادة بناء الاطر التشريعية والادارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،معالجة التهميش الاجتماعي لها ، وارساء اسس التمكين المؤسسي ، ومقاومة محاولات تغييب دورها الايجابي .ولكن سوء الوضع الامني عزز استمرار التمايز وعدم المساواة بين الجنسين ، اذ شكل حاجزا يمنع معظم النساء من تفعيل مشاركتهن الاجتماعية والسياسية .

وفي إطار الاهتمام بقضايا المرأة يجدر ان تؤخذ بمزيد من الجدية في العراق ،لوجود ادلة واضحة عن معاناة المرأة من التمييز على اساس النوع ، ولكون النساء عموما من اكثر الفئات تعرضا للتهميش والاعتداء والعنف الجنسي في اوقات الحروب والازمات .

واذا كانت الثقافة طريقة حياة ، وهي بقدر ما تتأثر بالبيئة الطبيعية تؤثر فيها .ويمكن الادعاء ان من ثوابت الثقافة العراقية مجموعة من الاليات المتمثلة بسلوك المرأة وبقيم تقليدية تقف على راسها قيمة الشرف وسمعة العشيرة ،وبالتالي تمثل هذه القيم عقبة رئيسة في سبيل تحسين دور المرأة في المجتمع.

الهوامش

[١] **.معجم مفاهيم التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي ، ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٣٦.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: WOMEN EMPOWERMENT ENREACHING ENDEAVOUR, Journal: Golden Research Thoughts ISSN: 22315063 Year: 2013 Volume: 2**
على المكتبة العراقية الافتراضية العلمية

[٢] **.فاطمة حافظ : مفهوم التمكين ومجالاته التداولية ، ينظر الى شبكة الانترنت : http://www.onislam.net.**

[٣] **. د. يحيى سليم ملحم : التمكين كمفهوم اداري معاصر ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٩.ص١٩**

[٤] .وسيم حسام الدين الأحمد: التمكين السياسي للمرأة العربية-دراسة مقارنة ، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الاميرة نوره بنت عبد الرحمن، الرياض ،٢٠١٦،ص١٥

[٥]. المصدر نفسه

[٦] . وسيم حسام الدين الأحمد: التمكين السياسي للمرأة العربية-دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص١٥

[7]. Zemeke, R. and Schaaf, D (1989), *The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Care* (New York: New American Library, pp. 65-66.

[٨] . اماني قنديل: الموسوعة العربيّة للمجتمع المدني، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ،٢٠٠٨، ص٩٨ .ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : د.سعد بن مرزوق العتيبي :افكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية (المؤتمر السنوي الخامس في الادارة) ، القاهرة ، ٢٠٠٤،ص ص٩١_٩٢.

[٩]. فريده غلام إسماعيل: التمكين السياسي للمرأة، الحوار المتمدن-العدد: ١٣١٤ - ١١ / ٩ / ٢٠٠٥ ، المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات

[١٠] .باسمة العقباني :تمكين المراة معيار لحالة المجتمع الحضارية ،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية :(الانترنت) http://www.nesasy.org/-intro-96/5410-4303

[١١] .د. عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١، ٢٠١١، ص ١٨٣

[١٢] .اماني صالح: التمكين السياسي في الوطن العربي :الشروط والمحددات :دراسة في حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر ،جمعية دراسات المرأة والحضارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٤٦٨.

[١٣] .ياسين محمد حسين : حقوق المرأة بين النصوص التشريعية الغربية الحديثة والمعاصرة وبين الواقع الاجتماعي ، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢٨/٢٧، ٢٠١٢ ، ص ١٦٠ . ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : هشام سليمان عبد الغفار ،موقف الدول العربية من صياغة المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، العددان ٣٩/٣٨، ٢٠٠٥ ص ١٢١ .

[١٤] .رافت صلاح الدين: المرأة بين الجندرة والتمكين ،٢٠٠٩/١٢/٣١ ، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت) : http://wfsp.org/articleslist/women-issues/982-women-between-geder-and-empowerment

ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : عائشة عبدالغفار: المؤتمر العالمي للمرأة بكين ٤ - ١٥ سبتمبر ١٩٩٥،مجلة السياسية الدولية مؤسسة الاهرام ،القاهرة ،ينظر الى ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت):http://digital.ahram.org

[١٥] .د.مصطفى كامل السيد، رشا منصور: الخلفية الفكرية في مجموعة باحثين ،النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المراة في الوطن العربي،منظمة المراة العربية،القاهرة،ط١،٢٠١٠،ص٤١

[١٦] . د.عدنان ياسين: المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٤.

[١٧] . د.مصطفى كامل السيد، رشا منصور: مصدر سابق ،ص٤٢.

[١٨] . د.منى جلال عواد : محاضرات للدراسات العليا /مرحلة الماجستير عن تمكين المرأة في الثقافة السياسية العراقية للعام الدراسي ٢٠١٥/ ٢٠١٦

[١٩] . كاميليا حلمي محمد: مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت) http://iicwc.org/lagna_l0l/iicwc/iicwc.php?id=1038

[٢٠] . د.أحمد إبراهيم خضر: حقيقة مفهوم تمكين المرأة، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت): http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/

ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : صحيفة الوسط البحرينية :العدد ٢٣٨٢،١٥/اذار/٢٠٠٩ ،مقال عن التمكين السياسي ، وكذلك ينظر الى : محمود حسن الوادي :التمكين الاداري في العصر الحديث ،دار الحامد للنسر ،عمان، ط١ ،٢٠١٢ .

[٢١] .المصدر نفسه

[22] **Longwe, Sara:Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development, an Oxfam journal, volume 6. No.2. July,1998,pp18_19**

نقلا عن الرابط الالكتروني:

http://www.fayoum.edu.eg/thesesdatabase/abstracts/DeterminantsofRural.

ولمزيد من التفاصيل عن القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة ينظر الى : تقييم وضع المرأة : دليل خاص عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو/CEDAW)، وزارة حقوق الانسان(سابقا) بغداد، ٢٠٠٥

[٢٣] **.راشد الراشد: المرأة والمجتمع : رؤية في الدور ومنهجية العلاقة بساحة المجتمع، دار الكلمة الطيبة، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص٣٤**

[٢٤] **.المصدر نفسه:ص٣٥.**

[٢٥] **.وسيم حسام الدين الاحمد: التمكين السياسي للمرأة العربية-دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧_١٨**

[٢٦] **. د. أحمد إبراهيم خضر: حقيقة مفهوم تمكين المرأة، مصدر سبق ذكره**

***.قبل صدور قرار مجلس الأمن: ١٣٢٥ كانت هناك مجموعة من التشريعات الدولية الخاصة بالمرأة ومنها**

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - ١٩٧٩**
- **إعلان بكين، ١٩٩٥**
- **ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨**
- **إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، ٢٠٠٠**
- **بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥:**
- **قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ - المتعلق بالعنف الجنسي، ٢٠٠٨**
- **قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ - تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي في حالات الصراع، ٢٠٠٩**
- **قرار مجلس الأمن ١٨٨٩ - ولاية لرصد وتقييم المبادرات من أجل المرأة والسلام والأمن، ٢٠٠٩**
- **قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ لتعزيز الالتزامات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن ١٨٨٨، ٢٠١٠**

لمزيد من التفاصيل ينظر الى :http://www.unesco.org

[٢٧] **. قرار مجلس الامن ١٣٢٥:المراة كعنصر فاعل في السلام والامن : ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت):-http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-security-council-resolution-1325/**

[٢٨] **.د. تغريد عبده الحجلي: دور المرأة في تعزيز مفهوم السلم الاهلي،: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت) http://tfpb.org/old/?page=view&id=352**

[٢٩] **.باسمة العقباني : تمكين المرأة معيار لحالة المجتمع الحضارية، مصدر سبق ذكره**

[٣٠] **. المصدر نفسه**

[٣١] **. جاكي كيرك وسوزان تايلور: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥- حول النساء والسلام والأمن ، ا ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت): http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=women_and_family-20111214-25216**

[٣٢] **.عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : التمكين الاقتصادي للمرأة... دمج المرأة في الاقتصاد العراق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، ص٤.وكذلك ينظر الى: التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم احصاء التنمية البشرية ،٢٠١٨**

[٣٣] . عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.
[٣٤] .المصدر نفسه.
[٣٥] . عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره،ص ص ١٧٤_١٧٥
[٣٦] .المصدر نفسه. ص ص ١٧٥_١٧٦
[٣٧] . نبيل جعفر عبد الرضا : اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية : المحور حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد: ٣٥٨٤ - ٢٢ / ١٢ / ٢٠١١ ،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288504:/.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: عدنان ياسين مصطفى: البطالة والتشغيل في العراق تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل ، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية ١٧//مارس ٢٠٠٨/١٨، القاهرة ،جمهورية مصر العربية.

* بين الأمر الديواني رقم (٣١٢)/٢٠١٥ الصادر عن المجلس أنه بناءً على مقتضيات المصلحة العامة واستنادا الى المادة (٧٨) من الدستور وتفويض مجلس النواب، تقرر إلغاء مناصب نواب رئيس مجلس الوزراء و إلغاء المناصب الوزارية للوزارات الآتية: وزارة حقوق الإنسان، وزارة الدولة لشؤون المرأة، وزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب، وزارة الدولة، وتقرر إعادة هيكلة الوزارات الآتية: دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودمج وزارة البيئة بوزارة الصحة، ودمج وزارة البلديات بوزارة الاعمار والاسكان، ودمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة".وتتولى الامانة العامة لمجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الأمر الديواني المذكور من تاريخ صدوره .لمزيد من التفاصيل ينظر الى : مجلس الوزراء يُقرر الغاء أربع وزارات ودمج ثماني أخرى: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء:http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=6441

[٣٨] . مجموعة باحثين : اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣، ص١٧٢. ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: ثائر رحيم كاظم: معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد٢٤، العدد٢٠١٦،٢
[٣٩] .المصدر نفسه
[٤٠] .المصدر نفسه: ص١٧٧
[٤١] . د. عبد الكريم جابر شنجار، الباحثة: شذى سالم دلي: تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد ١٧العدد٢ ، ٢٠١٥،ص ١٠٣
[٤٢] .نبيل جعفر عبد الرضا :آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، مصدر سبق ذكره.
[٤٣] . عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره،ص١٦١.
[٤٤] . مجموعة باحثين : اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦.
[٤٥] .كمال المنوفي : الثقافة السياسية المتغيرة ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص٧٨

3.Myron Weiner :political participation:crises of the political process ,in Leonard Binder crises and sequences in political development, princeton, New jersey,Princeton University press,1971,p164

[٤٧] . حسين علوان حسين: المشاركة السياسية في الدول النامية :النموذج الافريقي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦، ص ٢٦.
[٤٨] .السيد عليوة، منى محمود : مفهوم المشاركة السياسية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٣.
[٤٩] .عائشة الكواري : دور المراة في الهيئات المانحة والمستفيدة ينظر الى شبكة المعلومات الدولية : (الانترنت) ، www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

[٥٠] .فريق ابحاث :ديناميكيات النزاع في العراق :تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،العراق، ط١، ٢٠٠٧،ص ص٢٤_٢٥

[٥١] . هدى محمد مثنى : المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان لدراسات الحقوق ، الاردن ، ط١، ٢٠١٢ ،ص ٩٩

[٥٢] . المصدر نفسه : ص١٠١

[٥٣] .د. مصطفى الناجي: التمكين السياسي للمرأة :مفاهيم ومعوقات ومزايا (حالة العراق)، مجلس النواب، قسم البحوث ، العراق، ٢٠١٩، ص٣ (بتصرف).ولمزيد من التفاصيل ينظر الى :د. رغد نصيف جاسم السراجي : المشاركة السياسية الحزبية للمراة العراقية بعد العام ٢٠٠٣م دراسة اجتماعية سياسية/ميدانية ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، ط١، ٢٠١٢

[٥٤] .المصدر نفسه

[٥٥] . هدى محمد مثنى : المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢: ولمزيد من التفاصيل ينظر الى :مسعود الظاهر : الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،العدد ٣٢١،السنة ٢٨،١١/٢٠٠٥،ص٩٢.

[٥٦] . المصدر نفسه، ص ١٠٢

[٥٧] . كبير ماتو: تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي/ الاستحقاقات والفرص والتحديات ينظر الى شبكة المعلومات الدولية:(الانترنت) : www.assecaa.org/.../WomenParliamentWorkPape

[٥٨] . نبيل جعفر عبد الرضا :آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، مصدر سبق ذكره.

[٥٩] . الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥/ المواد(١٤،١٥،١٦،٢٠،٢٢،٢٩)

[٦٠] . نبيل جعفر عبد الرضا :آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، مصدر سبق ذكره.

[٦١] . سميره الجبوري: المرأة وفقر التمكين، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية :(الانترنت) : http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=322093

[٦٢] .المصدر نفسه

[٦٣] . سميره الجبوري: المرأة وفقر التمكين ، مصدر سبق ذكره ، ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره،ص١٨٨

[٦٤] . د. عبد الكريم جابر شنجار،: شذى سالم دلي: تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره،ص ص١٠٧_١١٠ ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: د. ابتسام محمد عبد، دور المراة في بناء المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ،مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، العدد ٦١،نيسان /٢٠١٥ .